

دور الخدمات المالية الرقمية في تعزيز التنمية المستدامة للاقتصاد العراقي / دراسة تحليلية
لآراء عينة من أساتذة الجامعات العراقية

**The role of digital financial services in promoting sustainable
development of the Iraqi economy: an analytical study of the
opinions of a sample of Iraqi university professors**

م.م لمياء سعد جواد حبي²

Asst. Lect. Lamyaa Saad Jawad Huby
جامعة وارث الأنبياء، كلية العلوم الإسلامية، كربلاء،
العراق

Warith Al-Anbiya University, College
of Administration and Economics,
Karbala, Iraq

Lamyaa.huby@uowa.edu.iq

م.م امير حاكم هادي جبار الوائلي¹

Asst. Lect. Ameer Hakim Hadi Jabbar
Al-Waely

جامعة وارث الأنبياء، كلية الإدارة والاقتصاد، كربلاء،
العراق

Warith Al-Anbiya University, College
of Administration and Economics,
Karbala, Iraq

ameer.h@uowa.edu.iq

م.م حسن عبد الأمير حسن³

Asst. Lect. Hassan Abdul Amir Hassan

جامعة وارث الأنبياء، كلية الإدارة والاقتصاد، كربلاء، العراق

Warith Al-Anbiya University, College of
Administration and Economics, Karbala, Iraq

Mmmm1234587293@gmail.com

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الخدمات المالية الرقمية في تعزيز التنمية المستدامة للقطاع الاقتصادي العراقي، من خلال رصد وتحليل آراء نخبة من الأكاديميين المختصين في مجالي الإدارة والاقتصاد. وتكمن أهمية البحث في كونه يتناول أحد المحاور الحديثة التي تسهم في تحديث البنية المالية والاقتصادية للدولة، من خلال التحول نحو أدوات رقمية تسهل العمليات المالية وتزيد من كفاءتها وتقلل من التكاليف وتدعم الشمول المالي، مما ينعكس إيجاباً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تمثل مجتمع الدراسة بأساتذة الجامعات العراقية، وتم اختيار عينة قصدية مكونة من (78) أستاذاً من جامعتي كربلاء ووارث الأنبياء، لما يتمتع به هؤلاء من معرفة علمية وخبرة عملية تؤهلهم لتقديم تصورات دقيقة حول الموضوع. توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات، أهمها أن تبني الخدمات المالية الرقمية يسهم بشكل فاعل في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تسهيل الوصول إلى التمويل، وتشجيع الابتكار المالي، وتحسين الكفاءة التشغيلية للقطاع المالي. كما أوصت الدراسة بضرورة دعم البنية التحتية الرقمية وتعزيز البيئة التشريعية والتنظيمية لتسهيل تبني الخدمات المالية الرقمية، بما يضمن تحقيق الأثر الإيجابي المطلوب على التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الخدمات المالية الرقمية، التنمية المستدامة، الاقتصاد العراقي، الشمول المالي، التحول الرقمي.

Abstract

This study aims to analyze the role of digital financial services in promoting sustainable development in the Iraqi economic sector, by monitoring and analyzing the views of a select group of academics specializing in management and economics. The importance of the

research lies in its addressing a modern focus that contributes to modernizing the country's financial and economic structure. This is achieved through the shift toward digital tools that facilitate financial transactions, increase their efficiency, reduce costs, and support financial inclusion. This positively impacts the achievement of sustainable development goals. The study population consists of Iraqi university professors. A purposive sample of (78) professors was selected from the University of Karbala and the University of Warith Al-Anbiya, given their scientific knowledge and practical experience, which qualifies them to provide accurate insights on the subject. The study reached several conclusions, most notably that the adoption of digital financial services contributes effectively to stimulating economic growth by facilitating access to finance, encouraging financial innovation, and improving the operational efficiency of the financial sector. The study also recommended the need to support digital infrastructure and enhance the legislative and regulatory environment to facilitate the adoption of digital financial services, ensuring the desired positive impact on sustainable development.

Keywords: Digital financial services, sustainable development, Iraqi economy, financial inclusion, digital transformation.

المبحث الاول

1-1 المقدمة:

تطورت الخدمات المالية الرقمية تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، إذ أصبحت أدوات حيوية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق، تلعب هذه الخدمات دوراً رئيسياً في تحسين الوصول إلى التمويل وتمكين الفئات المهمشة، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يعتمد العراق الذي يواجه تحديات اقتصادية كبيرة، على تبني الابتكارات المالية لتعزيز النمو والاستقرار.

2-1 مشكلة الدراسة

رغم التطورات التكنولوجية المتسارعة والتحول الرقمي الذي يشهده العالم في المجال المالي، لا يزال القطاع الاقتصادي العراقي يواجه تحديات كبيرة في تبني الخدمات المالية الرقمية بشكل فعال، ما يضعف مساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويُعزى ذلك إلى عوامل متعددة، منها ضعف البنية التحتية الرقمية، وقلة الوعي بأهمية الأدوات المالية الرقمية، فضلاً عن محدودية التشريعات والسياسات الداعمة لهذا التحول. من هنا تنبع مشكلة الدراسة في السعي للإجابة عن السؤال الآتي: إلى أي مدى تساهم الخدمات المالية الرقمية في تعزيز التنمية المستدامة للقطاع الاقتصادي العراقي؟ وما هو مستوى إدراك المتخصصين الأكاديميين في مجالي الإدارة والاقتصاد لهذه العلاقة وأبعادها المختلفة؟

3-1 أهداف الدراسة:

1. تحديد مفهوم الخدمات المالية الرقمية، وأبرز خصائصها ومكوناتها في السياق الاقتصادي العراقي.
2. تحليل العلاقة بين الخدمات المالية الرقمية وأبعاد التنمية المستدامة في القطاع الاقتصادي، بما يشمل النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والحفاظ على الموارد.
3. تشخيص واقع استخدام الخدمات المالية الرقمية في العراق، ومعرفة مدى تكاملها في بيئة الأعمال والمؤسسات الاقتصادية.
4. استطلاع آراء أساتذة الجامعات المتخصصين في الإدارة والاقتصاد بشأن فاعلية وتأثير الخدمات المالية الرقمية على تحقيق التنمية المستدامة.

4-1 فرضية البحث:

تنص الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية على ما يأتي:

- H1-1 توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية للتكامل التكنولوجي في التنمية المستدامة
- H1-2 توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية للانتمانات الرقمية في التنمية المستدامة
- H1-3 توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية لتقنيات مبتكرة في التنمية المستدامة
- H1-4 توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية للاتجاهات الاستثمار العالمية في التنمية المستدامة

5-1 أهمية الدراسة

تسهم الدراسة في تعزيز الفهم النظري للعلاقة بين الخدمات المالية الرقمية وأهداف التنمية المستدامة، وتغني الأدبيات العلمية المعاصرة في مجالي المالية الرقمية والتنمية الاقتصادية، خاصة في السياق العراقي الذي يُعد بيئة خصبة للبحث

والتحليل في ظل التحول الرقمي المتزايد. كما تبرز أهمية الدراسة في تقديم رؤى تحليلية مبنية على آراء نخبة من الأكاديميين المتخصصين في الاقتصاد والإدارة، مما يساعد صانعي القرار والجهات المعنية على صياغة سياسات مالية رقمية تدعم أهداف التنمية المستدامة وتحفز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. لذا تتبع الأهمية من التحديات الاقتصادية التي يواجهها العراق، والحاجة الماسة إلى أدوات مالية وتقنية تواكب التحولات العالمية وتسهم في تجاوز العقبات البنيوية التقليدية، وهو ما يجعل من الخدمات المالية الرقمية محوراً استراتيجياً في دعم الاقتصاد الوطني.

1-6 الفجوة المعرفية للدراسة:

رغم تعدد الدراسات السابقة التي تناولت إما الخدمات المالية الرقمية أو التنمية المستدامة بشكل منفصل، إلا أن هناك ندرة واضحة في الدراسات التي دمجت بين المفهومين ضمن السياق العراقي، خاصة من زاوية تحليلية تعتمد على رؤى الخبراء الأكاديميين في الاقتصاد والإدارة. كما أن معظم الأبحاث تركز على الجوانب التقنية أو التشريعية للخدمات الرقمية دون التعمق في تقييم مدى إسهامها الفعلي في تعزيز ركائز التنمية المستدامة الاقتصادية، لا سيما في بيئات الدول النامية أو الخارجة من أزمات اقتصادية مثل العراق. لذا تسعى هذه الدراسة إلى سدّ هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل علمي معمق لرؤية عينة أكاديمية متخصصة، بما يوفر إطاراً معرفياً يساعد على توجيه جهود التحول الرقمي المالي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق.

1-7 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدراسة من أساتذة الجامعات العراقية المتخصصين في مجالات الإدارة والاقتصاد، ممن يُفترض امتلاكهم المعرفة الأكاديمية والخبرة البحثية الكافية لتقييم الدور الفعلي للخدمات المالية الرقمية في تعزيز التنمية المستدامة للقطاع الاقتصادي.

وقد تم اختيار عينة قصدية من هذا المجتمع، تضمنت (78) أستاذاً من جامعتي كربلاء ووارث الأنبياء، كونهم يمثلون شريحة علمية متقدمة قادرة على تقديم رؤى تحليلية معمّقة حول موضوع الدراسة. وقد تم جمع البيانات من هذه العينة باستخدام أداة الاستبانة المصممة وفق محاور البحث، والتي راعت الأسس العلمية والموضوعية في تصميمها وتحليلها.

المبحث الثاني: الجانب النظري للدراسة

يرى (Hussein Kashkoul, Muhammad Al-Hamdani, and Muhammad Al-Haboubi, 2023, 423) القطاع الاقتصادي يمر بتغيرات وتطورات كثيرة ومعقدة نتيجة للمعطيات البيئية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجيا التي شهدتها معظم بلدان العالم لعل أبرزها حدة المنافسة في ظل الانتشار الواسع للأسواق العالمية

1. الخدمات المالية الرقمية ومجالاتها.

الخدمات المالية الرقمية هي مجموعة واسعة من الخدمات المالية التي يمكن الوصول إليها وتقديمها من خلال القنوات الرقمية، بما في ذلك المدفوعات والائتمان والادخار والتحويلات والتأمين والمعلومات المالية. يشير مصطلح "القنوات الرقمية" إلى الإنترنت والهواتف المحمولة (كل من الهواتف الذكية والهواتف الرقمية المميزة) وأجهزة الصراف الآلي وأجهزة نقاط البيع والرفاق والبطاقات التي تدعمها إلكترونياً والأجهزة البيومترية والأجهزة اللوحية والهواتف اللوحية وأي نظام رقمي آخر (afi, 2016).

كذلك تُعرف الخدمات المالية الرقمية بأنها منصة تكنولوجية تجعل العملاء قادرين على تأدية معاملاتهم المالية عبر الإنترنت، وتتمثل هذه الخدمات في إجراء الودائع وتحويل الأموال ودفع الفواتير واعداد الخصم عن طريق مختلف الأجهزة الإلكترونية كالهواتف الذكية وتطبيقات الويب (nguyen& kim- duc, 2021: 171).

كما تعرف الخدمات المالية المصرفية بأنها الانتقال من استخدام الوسائط التقليدية إلى استخدام الإنترنت في جميع جوانب الأنشطة والبرامج المصرفية التقليدية، يعمل هذا التحول على تحويل الخدمات المالية المصرفية التقليدية التي كانت متاحة للعملاء، وتشمل هذه الخدمات عمليات السحب والإيداع، وتحويل الأموال، وإدارة حسابات التوفير، وتقديم طلبات للحصول على منتجات مالية، وإدارة المخاطر، ودفع الفواتير للخدمات الأخرى ذات الصلة بإدارة الحسابات البنكية (Ho& Lee, 2020: 101360).

تتمتع الخدمات المالية الرقمية بإمكانيات كبيرة لتوسيع نطاق تقديم الخدمات المالية الأساسية عبر بيئة ميسورة التكلفة ومريحة وأمنة للجمهور على نطاق واسع (خاصة الفقراء) من خلال التقنيات المبتكرة مثل الحلول التي تدعمها الهواتف المحمولة ونماذج الأموال الإلكترونية ومنصات الدفع الرقمية. تستفيد المؤسسات المالية (البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر) والشركات غير المالية (مشغلو شبكات الهاتف المحمول) ومقدمو الخدمات من جهات خارجية (مديرو شبكات الوكلاء ومجمعو المدفوعات وغيرهم) من القنوات الرقمية لتقديم الخدمات المالية الأساسية براحة أكبر ونطاق وتكلفة أقل مما تسمح به الخدمات المصرفية التقليدية. كذلك تسهم العملات الرقمية في التحول الرقمي المصرفي إلى دفع عمليات التحول الرقمي في الاقتصاد

والمجتمع (10: Muhammad Al-Hamdani, 2024). حيث يتم استبدال النقد الورقي والتعاملات النقدية التقليدية بالدفع الإلكتروني والعملات الرقمية وتضيف الثورة الرقمية طبقات جديدة إلى الثقافات المادية للشمول المالي، مما يوفر للدولة طرقاً جديدة لتوسيع نطاق شمول "القابلين للقراءة"، وللتمول العالمي أشكالاً جديدة من "تحديد" الأسر الفقيرة كمولدات للأصول المالية (Gabor and Brooks, 2016).

2. تطور الخدمات المالية الرقمية على المستوى العالمي

لقد أدى ظهور التكنولوجيا المالية إلى تعزيز تطوير مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية الرقمية الجديدة، وفي حين يمكن ربط ظهورها بحركة التكنولوجيا المالية الحديثة، فمن المهم الإشارة إلى أن الخدمات المالية لديها تاريخ طويل من الاعتماد على التكنولوجيا. وكانت الخدمات دائماً واحدة من المستخدمين الرئيسيين للحلول التي تعتمد على التكنولوجيا، على الأقل في الأسواق المتقدمة، وقد أدت التطورات التكنولوجية إلى تحويل العمليات الداخلية للمؤسسات المالية، من معالجة المعاملات إلى إدارة المخاطر. كما دفعت تاريخياً أيضاً إلى رقمنة الخدمات المالية. تشير الخدمات المصرفية إلى استخدام التكنولوجيا في القطر المصرفي لتقديم خدمات مبتكرة وتحسين الكفاءة (Muhammad Al-Hamdani and others, 2024, 371). وقد شكل إدخال ماكينة الصراف الآلي (ATM) في أواخر الستينيات بداية للابتكارات الرقمية في الخدمات المالية. وقد أدى ظهور الإنترنت في التسعينيات إلى نقل هذا التطور إلى المستوى التالي، وخاصة في العالم المتقدم حيث تقدم المؤسسات المالية المنظمة بشكل متزايد خدمات مصرفية عبر الإنترنت، في بيئة رقمية متطورة باستمرار، يشهد قطاع الخدمات المالية حالياً طفرة أخرى في الابتكارات التي تعمل على إحداث ثورة في الخدمات المالية. وقد نشأ عصر التكنولوجيا المالية الذي لا يتميز فقط بمجموعة متنوعة من الحلول المالية الرقمية الجديدة، بل وأيضاً بمجموعة واسعة من مقدمي الخدمات الجدد. وبخلاف البنوك التقليدية والمؤسسات المالية وشركات الاستشارات والتخطيط، تشمل الجهات الفاعلة الجديدة في السوق الآن شركات التكنولوجيا وشركات التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة ومشغلي شبكات الهاتف المحمول، من بين العديد من الجهات الأخرى (Arner et al, 2016, 1271).

بالإضافة إلى ذلك، أدى جائحة كوفيد-19 الأخير إلى زيادة الحاجة إلى التمويل الرقمي وتسريع توسع الخدمات المالية الرقمية، وفي جميع أنحاء العالم، كان هناك زيادة كبيرة في الأفراد والشركات الذين يستخدمون الإنترنت والأجهزة المحمولة لإجراء المدفوعات والتحويلات، وإيداع الأموال وتوفيرها، والتمويل والاقتراض، وإدارة المخاطر، ومؤخراً الوصول إلى المشورة المالية والاستثمارية حيث أن الأموال المحمولة، والعملات الرقمية، والمستشارين الآليين، والتمويل الجماعي، والمدفوعات ليست سوى أمثلة قليلة على الخدمات المالية الرقمية الجديدة التي اكتسبت زخماً في الآونة الأخيرة (Mas, 2018: 91).

لقد "قفزت" الاقتصادات النامية مثل الصين والهند وكينيا إلى الأمام قبل معظم الاقتصادات الأخرى عندما يتعلق الأمر بتسخير قوة الخدمات المالية الرقمية، إذ كان المبتكرون غير المصرفيين المعتمدون على التكنولوجيا (مثل شركات التكنولوجيا المالية ومشغلي شبكات الهاتف المحمول) هم القوة الدافعة في البلدان النامية. فقد استفادوا من معدلات انتشار الهاتف المحمول والإنترنت المتزايدة لتقديم منتجات وخدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار معقولة تعمل كمنافسين أقوياء لتلك التي يقدمها المزدون التقليديون. وعلى النقيض من ذلك، قاد القطاع المصرفي التحول إلى الرقمنة في الاقتصادات المتقدمة (AFI, 2019, <https://2u.pw/9TNr9Env>).

لقد كانت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 بمثابة نقطة تحول. ففي أعقاب الأزمة، انخفضت ثقة المستهلكين في المؤسسات المالية التقليدية بشكل كبير. وعلى الجانب المؤسسي، أثقلت الإصلاحات التنظيمية كاهل البنوك وجعلت الإقراض صعباً ومكلفاً بالنسبة لها. وبينما ركزت البنوك على الامتثال للمتطلبات التنظيمية الجديدة، تمكنت شركات التكنولوجيا والشركات الناشئة من دخول السوق من خلال تقديم الخدمات المالية بتكاليف أقل وبكفاءة أكبر، وقد ازدهرت هذه الجهات غير المصرفية الجديدة وشهدت نمواً سريعاً، إذ طور العملاء بسرعة المزيد من الثقة والسهولة مع الحلول المالية القائمة على التكنولوجيا، واستجابت المؤسسات المالية التقليدية للمنافسة المتزايدة من خلال الاستحواذ على الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية أو التعاون معها (على سبيل المثال، التحالفات، الاستعانة بمصادر خارجية للخدمات المالية الرقمية) والاستثمار بكثافة في ابتكارات التكنولوجيا المالية داخلياً (Clavijo, Vera, Beltran, and Londono, 2019; Sahai et al., 2020). كما كان هناك ظهور للمؤسسات المالية الرقمية فقط (Clavijo et al, 2019, <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3334198>). لقد غيرت الابتكارات التكنولوجية مشهد الخدمات المالية الرقمية بعدة طرق، إذ كان التغيير الأكثر وضوحاً هو مجموعة الخدمات المالية الواسعة التي يتم تقديمها للعملاء وخاصة تلك المتعلقة بالأجهزة المحمولة والهواتف الذكية إذ يمكن تسليط الضوء على كيفية تأثير الابتكارات التكنولوجية على تطور المنتجات والخدمات المالية، وكذلك المقارنة بين عروض المنتجات والخدمات التقليدية وكذلك تلك التي جلبتها الرقمنة الحديثة من خلال الجدول الآتي:

تطور المنتجات والخدمات المالية

الخدمات المالية	الخدمات التقليدية	الخدمات الرقمية الجديدة
المدفوعات والتحويلات	• نقداً/ماكينة صرف آلي • شيك • تحويل/تحويل بنكي • بطاقات الخصم/الائتمان	• المدفوعات عبر الهاتف المحمول، الأموال عبر الهاتف المحمول، نقاط البيع عبر الهاتف المحمول • المدفوعات من نظير إلى نظير (P2P) • المعاملات بين الشركات (B2B) • المحافظ الرقمية، المحافظ الإلكترونية، المحافظ عبر الهاتف المحمول • الأموال الرقمية، العملات الافتراضية
الادخار والاستثمار	• الودائع المصرفية • صناديق الاستثمار المشترك • السندات • الأسهم	• الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول • تطبيقات الادخار والاستثمار الصغير • صناديق السوق عبر الهاتف المحمول • أسهم وسندات بلوكشين • وسطاء عبر الإنترنت • التداول عبر الهاتف المحمول • الاستثمار الجماعي أو التمويل الجماعي للأسهم • التداول الاجتماعي
الإقراض والتمويل	• قرض بنكي • سندات • رهن عقاري • ائتمان تجاري	• التمويل الجماعي والتمويل البديل • التمويل الجماعي (الإقراض الجماعي، الإقراض من نظير إلى نظير، الإقراض الاجتماعي) • إقراض الأعمال عبر الإنترنت • سندات البلوك تشين • التأجير الإلكتروني أو الإلكتروني • الفوترة الإلكترونية أو الإلكترونية • التحصيل الإلكتروني أو الإلكتروني • التسجيل الائتماني والنمذجة
إدارة المخاطر	• التأمين • الاكتتاب في الوساطة • المنتجات المهيكلة • تنظيم التداول • الامتثال لمعرفة العميل	• التأمين الرقمي أو الإلكتروني • التأمين من نظير إلى نظير (P2P) • التأمين الاجتماعي • تأمين الأعمال عبر الإنترنت • العقود الذكية • بورصات الأصول المشفرة • الهوية الرقمية

Sources: Angela C. Lyons and et al, The Evolution of Financial Services in the Digital Age, p 3.

3. واقع الخدمات المالية الرقمية في العراق

لا تزال الخدمات المالية الرقمية في العراق في بدايتها، إذ تواجه تحديات أساسية مثل ضعف البنية التحتية التقنية، ونقص الثقة بين العملاء والمؤسسات المالية، فضلاً عن قلة التشريعات التي تدعم التحول الرقمي. ومع ذلك، هناك دلائل إيجابية على النمو بفضل انتشار الهواتف الذكية والجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي (Ali Hassan, 2021: 45-50). **يمكننا تسليط الضوء على واقع الخدمات المالية الرقمية في العراق من خلال الآتي:**

- **التحول البطيء في الخدمات المالية الرقمية:** تواجه الخدمات المالية الرقمية في العراق عقبات كبيرة نتيجة للبنية التحتية الضعيفة لشبكة الإنترنت والخدمات المصرفية التقليدية. إن محدودية التوسع في التقنيات الحديثة والافتقار إلى الاستثمار في التكنولوجيا المتطورة قد أبطأ من وتيرة التحول الرقمي في القطاع المالي، مما أدى إلى تخلف العراق عن الركب مقارنة بدول المنطقة الأخرى. هذه التحديات تعرقل مسيرة التطور المالي الرقمي في البلاد وتضعها في موقف صعب أمام المنافسة العالمية (Abdul Razzaq, 2021: 22-27).
- **ضعف الثقة بين العملاء والمؤسسات:** بالرغم من الجهود المبذولة، إلا أن الثقة بالنظام المالي الرقمي في العراق ما زالت متدنية، مما يعيق انتشار المحافظ الرقمية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت. يعود السبب في ذلك إلى قصور الأطر القانونية والتنظيمية التي من المفترض أن توفر الحماية اللازمة للعملاء، مما يؤثر مخاوفهم ويجعلهم مترددين في اعتماد هذه الخدمات (Muhammad Jassim, 2020: 35-40).

- **فرص واعدة للنمو:** رغم العقبات يمتلك العراق إمكانات هائلة للنمو في مجال الخدمات المالية الرقمية، وذلك بفضل الانتشار المتزايد للهواتف الذكية ودخول شركات التكنولوجيا المالية إلى السوق، ويمكن تعزيز هذا القطاع بشكل كبير من خلال توسيع برامج الشمول المالي بالتعاون مع المنظمات الدولية، مما سيساهم في دفع عجلة التطور المالي الرقمي في البلاد (Sudad Hassan, 2022, 50-55).
- **التحديات الأمنية:** تعد مشكلة الأمن السيبراني إحدى العقبات الرئيسية التي تعيق تبني الخدمات المالية الرقمية في العراق، فالمؤسسات المالية بحاجة ماسة إلى تعزيز آليات حماية البيانات وتطويرها، وذلك لضمان أمن المعاملات المالية الرقمية وحماية المعلومات الحساسة (Ali Hassan, 2023: 12-18).

أبعاد الخدمات المالية الرقمية

تشمل الخدمات المالية الرقمية (DFS) مجموعة واسعة من الأنشطة المالية التي يتم تسهيلها من خلال القنوات الرقمية، مما أدى إلى تحويل المشهد المالي بشكل كبير. تتميز هذه الخدمات بقدرتها على تعزيز الشمول المالي وتبسيط العمليات وتقديم منتجات مالية مبتكرة. يمكن تصنيف أبعاد الخدمات المالية الرقمية على نطاق واسع إلى الجوانب التكنولوجية والتنظيمية والمتمحورة حول المستهلك، حيث يلعب كل منها دورًا مهمًا في تشكيل النظام البيئي لـ DFS، ومنها: (NAREZ-SÁNCHEZ, 2022: 35) & (Berttolini & Brus, 2020: 37)

- **التكامل التكنولوجي:** تعتمد الخدمات المالية الرقمية بشكل كبير على دمج التقنيات المختلفة مثل البرامج وتطبيقات الهاتف المحمول والذكاء الاصطناعي والبلوك تشين والبيانات الضخمة. تُستخدم هذه التقنيات لتعزيز الأنشطة المالية وتبسيطها، مما يجعلها أكثر كفاءة ويمكن الوصول إليها. البنية التحتية للخدمات المالية: يركز هذا البعد على إنشاء أو تعزيز البنى التحتية التكنولوجية التي تدعم الخدمات المالية. الهدف هو تحويل الأسواق المالية التقليدية إلى أسواق رقمية، وتوفير حلول لا تستطيع الخدمات المصرفية التقليدية تقديمها بسبب التكلفة أو القيود المادية.
- **الانتماءات الرقمية:** تقدم شركات التكنولوجيا المالية خدمات الانتماء الرقمية للأفراد والشركات التي قد لا تكون مؤهلة للحصول على قروض مصرفية تقليدية. تعمل هذه الخدمة على تعزيز الشمول المالي من خلال توفير الوصول إلى الائتمان من خلال المنصات الافتراضية، التي تقيم المخاطر باستخدام التكنولوجيا والبيانات.
- **تقنيات مبتكرة:** تستفيد الخدمات المالية الرقمية من التقنيات المبتكرة مثل بلوكتشين والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والتقنيات السحابية والتعلم الآلي. تعمل هذه التقنيات على تعزيز كفاءة وأمن المعاملات والخدمات المالية، مما يسمح بإدارة أفضل لمخاطر الائتمان ومخاطر الاستثمار.
- **اتجاهات الاستثمار العالمية:** شهدت صناعة التكنولوجيا المالية استثمارات عالمية كبيرة، مع زيادة ملحوظة في متوسط قيمة المعاملات. يشير هذا إلى التركيز على تطوير ورسملة الشركات القائمة بدلاً من الشركات الناشئة الجديدة. تسلط اتجاهات الاستثمار الضوء على أهمية عمليات الاندماج والاستحواذ في قطاع التكنولوجيا المالية.
- **الاستخدام الإقليمي:** يختلف اعتماد خدمات التكنولوجيا المالية حسب المنطقة. تتمتع البلدان ذات الخدمات المالية التقليدية الأقل تطوراً، مثل الصين والهند، بمعدلات استخدام أعلى للتكنولوجيا المالية. في المقابل، تُظهر البلدان ذات الأسواق المالية الراسخة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، نهجاً أكثر تحفظاً لاعتماد التكنولوجيا المالية.

ثانياً: التنمية المستدامة

يدور مفهوم التنمية المستدامة حول إدارة الموارد الطبيعية والبشرية بطريقة تضمن تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها المستقبلية، مع الحفاظ على رأس المال الطبيعي والاجتماعي والثقافي (Rotich et al., 2012:110). تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق توازن مستمر بين متطلبات النمو الاقتصادي وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية، في إطار استراتيجي طويل الأمد يأخذ بنظر الاعتبار رفاهية الإنسان حالياً ومستقبلاً (Marzaka and Chakhshakh, 2010: 6; Mckercher, 2003: 2). وكذلك عرف (Ayhab Al-Nawab and Fahd Al-Shammari, 2021: 20) التنمية المستدامة بأنها (نوع من التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية دون تعريض الأجيال المقبلة للخطر).

وقد أشار (Wu, 2009:3) إلى أن التنمية المستدامة تُفهم بطرق متعددة حسب اختلاف الرؤى، إذ تركز بعض التوجهات على الجانب الاقتصادي القابل للاستمرار، بينما تؤكد أخرى على ضرورة تحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وهذا يستلزم تبني مدخل شامل يُقدّر الترابط البنوي بين تلك الأبعاد في سياق السياسات التنموية. كذلك عرفت (Heba Allah Al-Sayed, 2024, 14) التنمية المستدامة بأنها (تلك التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وهي تساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاث).

كما يرى (Kerimoglu & Ciraci 2008:25) أن مفهوم التنمية المستدامة قد طُبق على نطاق واسع في قطاعات متعددة مثل الزراعة والطاقة والصناعة، ويستند إلى مبادئ تؤكد على ترشيد استخدام الموارد وتحقيق العدالة في توزيعها، إلى جانب تطوير قدرات الأفراد والمجتمعات.

وفي قمة الأرض لعام 1992، تبنى المجلس الأوروبي للبيئة تعريفاً للتنمية المستدامة بأنها العملية التي توازن بين حاجات الإنسان والبيئة، من خلال نماذج تنموية تراعي محدودية الموارد وتضمن استمراريتها للأجيال القادمة (Huayhuaca et al., 2008:3). وقد أكد (Mckercher 2003:3) على ضرورة أن تشمل التنمية المستدامة دعم العمليات البيئية الأساسية والتنوع البيولوجي، فضلاً عن حماية الهوية الثقافية وضمان رفاهية المجتمع.

وفي هذا السياق، تعتبر التنمية المستدامة أداة مركزية للحد من الآثار السلبية البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي قد تفرزها العمليات التنموية، من خلال إدارة رشيدة للموارد وتأمين شراكة فاعلة بين القطاعات كافة لتحقيق نتائج متوازنة ومستدامة (Samira, 2013:5; Ricardo, 2004:10; Neto, 2003:6).

مبادئ وأهداف التنمية المستدامة

أدى الاهتمام المتزايد بالتنمية المستدامة إلى تعزيز دورها في دفع عجلة الاستثمار، لا سيما من خلال توفير بيئة داعمة للمشروعات التنموية وتقديم حوافز ضريبية وتسهيلات على مستوى البنى التحتية. وتستند التنمية المستدامة إلى مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تقليل الآثار البيئية، وتحقيق مخرجات فعالة، واحترام القيم المجتمعية، وتوفير منافع مشتركة لجميع الأطراف (Rattanasirivilai .ET, 2024 :3).

وقد تم تطوير مؤشرات خاصة بقياس الاستدامة لرصد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، ضمن مبادرات أطلقتها منظمات دولية. كما حددت اللجنة العالمية للتنمية الاقتصادية مجموعة من المبادئ الجوهرية للتنمية المستدامة، والتي تتضمن:

1. الاستدامة البيئية: ضمان أن تكون التنمية متوافقة مع حماية العمليات البيئية الأساسية، والحفاظ على التنوع البيولوجي، واستدامة الموارد الطبيعية.
2. الاستدامة الاجتماعية والثقافية: تحقيق التوافق بين التنمية وقيم وهوية المجتمعات، بما يحافظ ويعزز الخصوصية الثقافية والاجتماعية.
3. الاستدامة الاقتصادية: ضمان الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد، بما يسهم في تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

وأشارت دراسات متعددة إلى تطوير مجموعة من المبادئ التي تدعم الاستدامة الشاملة استناداً إلى أربعة أركان رئيسية: (Akbarova, 2022 :421)

أولاً: الاستدامة الاقتصادية

- تحفيز الشراكات بين المشروعات الصغيرة والكبيرة.
- تطبيق معايير التدريب الدولية ومنح شهادات معتمدة.
- نشر الوعي البيئي والأخلاقي بين المستفيدين.
- تنويع النشاطات الاقتصادية لتحقيق نمو متوازن.
- تخصيص جزء من الإيرادات لدعم التدريب والتطوير.
- تقديم حوافز مالية لتشجيع تبني ممارسات مستدامة.

ثانياً: الاستدامة البيئية

- وضع أدلة وإرشادات لتطبيق الاستدامة على جميع المستويات.
- مراقبة وتقييم التأثيرات البيئية للمشاريع التنموية.
- صياغة سياسات واستراتيجيات وطنية تتماشى مع الأهداف الكلية للتنمية.
- حماية المناطق الحساسة بيئياً.
- التوعية بالسلوك البيئي المقبول وتشجيع الممارسات المسؤولة.

ثالثاً: الاستدامة الثقافية

- تمكين الأفراد من إدارة شؤونهم بما يتماشى مع هويتهم الثقافية.
- إشراك المجتمعات المحلية في جميع مراحل التنمية.
- تصميم برامج تعليمية لحماية التراث الطبيعي والثقافي.
- احترام حقوق الملكية للسكان الأصليين.

- دعم المهارات التقليدية وتعزيز المشاركة المجتمعية.
- نشر الوعي بسلوكيات التفاعل الثقافي الإيجابي بين الأفراد.

رابعاً: الاستدامة المحلية

- تعزيز السيطرة المجتمعية على مشاريع التنمية.
- توفير فرص العمل للسكان المحليين المؤهلين.
- دعم المشاريع التي تقلل من الأضرار وتعزز المنافع للمجتمعات.

المبحث الثالث: الجانب الاحصائي للدراسة

اختبار فرضيات الدراسة

يتم اختبار فرضيات التأثير من خلال معاملات المسار في الانموذج الهيكلي، ويتم تقييم الانموذج الهيكلي في نمذجة المربعات الصغرى وفقاً لـ (Hair et al., 2014) من خلال المعايير في الشكل معايير وكما يظهر في الجدول (2) ادناه:

جدول (2) معايير تقييم الانموذج الهيكلي

المعيار	العتبة (الحد المسموح)
قيمة t	أكبر أو تساوي 1.96
قيمة p	أقل أو تساوي 0.05
R ²	0.25 ضعيف، 0.5 متوسط، 0.75 عالي

المصدر: اعداد الباحثون بالاستناد الى

Source: Hair, J. (2014). A primer on partial least squares structural equations modeling (PLS-SEM). Los Angeles: SAGE.

اختبار الفرضية الرئيسية

نصت الفرضية الرئيسية على ان ((يوجد تأثير معنوي بين الخدمات المالية الرقمية والتنمية المستدامة)) لغرض اختبار هذه الفرضية فقد تم بناء الانموذج الهيكلي.

جدول (3) نتائج تقييم الانموذج الهيكلي الخاص بالفرضية الرئيسية

الفرضية	المسار	VIF	معامل المسار	t Value	p Value	النتيجة	حجم التأثير f ²	معامل التحديد R ²	R ² المعدل
H1	التنمية المستدامة → الخدمات المالية	1	0.733	21.37	0	قبول	1.793	0.743	0.727

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

أظهرت نتائج التي استعرضها الجدول (3) الى ان معامل المسار (التأثير المباشر) قد بلغ (0.733) بمعامل تحديد (R²) (تفسير) قدره (0.727) وللتحقق من معنوية معامل المسار فان كل من قيمة t و p تحقق الحدود المطلوبة في الجدول (3) مما يدل على معنوية العلاقة وبالتالي يتم قبول الفرضية.

اختبار الفرضيات الفرعية

تنص الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية على ما يأتي:

- H1-1 توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية للتكامل التكنولوجي في التنمية المستدامة
 - H1-2 توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية للانتمانات الرقمية في التنمية المستدامة
 - H1-3 توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية لتقنيات مبتكرة في التنمية المستدامة
 - H1-4 توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية للاتجاهات الاستثمار العالمية في التنمية المستدامة
 - H1-5 توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية للاستخدام الإقليمي في التنمية المستدامة
- ولغرض اختبار الفرضيات (H1-1، H1-2، H1-3، H1-4، H1-5)، قام الباحثون ببناء الانموذج الهيكلي الذي يستعرض نتائجه الجدول رقم (4).

جدول رقم (4) نتائج تقييم الانموذج الهيكلي الخاص بالفرضيات الفرعية

الفرضية	VIF	معامل المسار	t Value	p Value	النتيجة	حجم التأثير f ²	معامل التحديد R ²	R ² المعدل
H1-1	1.326	0.343	3.332	0.000	قبول	0.117		

0.767	0.734	0.201	قبول	0.000	2.690	0.387	1.287	H1-2
		0.168	قبول	0.000	2.432	0.348	1.359	H1-3
		0.277	قبول	0.000	2.548	0.380	1.387	H1-4
		0.548	قبول	0.000	3.604	0.425	2.176	H1-5

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

يستعرض الجدول رقم (4) نتائج تقييم الانموذج الهيكلي الخاص بالفرضيات الفرعية، وقد حققت معاملات المسار للفرضيات الفرعية (H1-1، H1-2، H1-3، H1-4، H1-5)، المعايير المطلوبة من قيم t و p مما يشير الى معنوية هذه العلاقات وبالتالي فان تقبل الفرضيات الفرعية. كذلك فقد بلغ معامل التحديد R^2 73% وبالتالي فان ابعاد متغير الخدمات المالية الرقمية قد فسرت 78% من العوامل التي تفسر متغير التنمية المستدامة وبقية النسبة تمثل عوامل لم تتناولها الدراسة.

المبحث الرابع

أولاً: استنتاجات

1. تُعد التنمية المستدامة إطاراً متكاملًا يُوازن بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يجعلها أداة فعالة لتحقيق النمو الشامل دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة.
2. يتطلب تحقيق الاستدامة البيئية صياغة سياسات واضحة تضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية الموارد الطبيعية، إلى جانب الالتزام باليات التقييم والرقابة البيئية المستمرة.
3. تبرز الاستدامة الاجتماعية والثقافية كعامل أساسي في ضمان قبول المجتمعات المحلية لمشاريع التنمية، من خلال احترام الهوية الثقافية والمشاركة المجتمعية الفاعلة.
4. تُشكل الاستدامة الاقتصادية قاعدة حيوية لضمان ديمومة المشاريع التنموية، من خلال تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتنويع مصادر الإيرادات وإشراك القطاع الخاص.
5. تساهم الاستدامة المحلية في ترسيخ العدالة التنموية عبر تمكين المجتمعات من المشاركة في اتخاذ القرار، وتعزيز قدراتهم الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي إلى بناء مجتمعات مرنة ومتماسكة.
6. تشير التجارب الدولية إلى أن تبني مبادئ الاستدامة يتطلب منظومة متكاملة من التشريعات، والبرامج التدريبية، وحوافز التحول نحو ممارسات مسؤولة بيئياً ومجتمعياً.
7. يُعد إشراك المجتمع المحلي، لا سيما في مراحل التخطيط والتنفيذ، أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستدامة طويلة الأمد، مما يعزز من فاعلية المشاريع ويقلل من مقاومة التغيير.
8. إن التكامل بين السياسات الوطنية والمحلية في مجال التنمية المستدامة يُسهم في تحقيق الأهداف التنموية الشاملة بشكل أكثر انسجاماً وفعالية.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة تبني إطار وطني واضح للتنمية السياحية المستدامة، يشمل السياسات البيئية، الاجتماعية، والثقافية، بالتنسيق مع الجهات المحلية والدولية المعنية بالسياحة.
2. تعزيز الوعي البيئي والثقافي لدى العاملين في القطاع السياحي والسياح أنفسهم، من خلال برامج توعية وتدريب مستمر تعزز الممارسات المستدامة.
3. دعم المجتمعات المحلية وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً من خلال إشراكها الفعلي في تخطيط وإدارة المشاريع السياحية، وضمان استفادتها المباشرة من العوائد الاقتصادية.
4. تطوير مؤشرات أداء وطنية خاصة بالسياحة المستدامة لقياس الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للسياحة، وتوجيه السياسات والتدخلات على أساسها.
5. تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لإنشاء مشروعات سياحية ذات طابع مستدام، تعتمد على تنويع الأنشطة وتعظيم القيمة المحلية المضافة.
6. حماية المناطق الطبيعية والثقافية الحساسة من خلال فرض قيود على الأنشطة السياحية الملوثة أو المدمرة، وتطبيق أنظمة صارمة للرقابة البيئية.
7. توفير حوافز مالية وضريبية للمؤسسات السياحية التي تتبنى مبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية، وذلك لتشجيع الانتقال الطوعي نحو الممارسات الخضراء.
8. الاهتمام بالاستدامة الثقافية عبر دعم الصناعات التراثية والحرف التقليدية، وتشجيع السياحة الثقافية المرتبطة بالهوية الوطنية والمحلية.

9. تطوير مناهج تعليمية وبرامج تدريبية متخصصة في الجامعات والمعاهد السياحية حول مبادئ وممارسات السياحة المستدامة.

References

1. حسين كشكول وآخرون، دور الخدمات المصرفية كمدخل لتعزيز الابتكار الأخضر للمؤسسات المصرفية دراسة استطلاعية للآراء عينة من العاملين في مصرف الرافدين في محافظة ذي قار، مجلة وارث الانبياء، المجلد 5، عدد خاص، 2023.
2. دائرة التنمية الاقتصادية، "التحديات والفرص في النظام المالي الرقمي"، الطبعة الأولى، دبي، 2021.
3. محمد مجيد الحمداني، العملات الرقمية وتأثيرها على تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في قطاع الخدمات المصرفية: رؤية مستقبلية وسيناريوهات التطور، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، عدد خاص، 2024.
4. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، "الأمن السيبراني والنظام المالي الرقمي: التحديات والآفاق"، الطبعة الثانية، أبوظبي، 2020.
5. مؤسسة النقد العربي السعودي، "التحديات القانونية للتكنولوجيا المالية"، الطبعة الثانية، الرياض، 2021.
6. هيئة الأوراق المالية والسلع، "تحديات تنظيم الخدمات المالية الرقمية"، الطبعة الأولى، أبوظبي، 2020.
7. ايهاب النواب وفهد الشمري، التنمية المحلية المستدامة (الآليات-المعوقات-التحديات المستقبلية)، مجلة وارث العلمية، المجلد 3، العدد 5، 2021.
8. مجلس دبي الاقتصادي، "التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية"، الطبعة الثالثة، دبي، 2019.
9. علي الأحمد، "التحديات الاقتصادية للخدمات المالية الرقمية في الإمارات"، الطبعة الأولى، العين، 2021.
10. محمد الحمداني وآخرون، التكنولوجيا المصرفية الذكية: ركيزة أساسية لتعزيز أداء المؤسسات المصرفية الى افاق ريادة دراسة تطبيقية لمجموعة من المصارف الاهلية العراقية، مجلة ابحاث علوم الموائى، المجلد 7، العدد خاص، 2024.
11. مركز دبي المالي العالمي، "تحديات تمويل التكنولوجيا المالية"، الطبعة الثانية، دبي، 2020.
12. علي حسن، تحديات وفرص التحول الرقمي في القطاع المالي العراقي، الطبعة الأولى، بغداد، 2021.
13. عبد الرزاق علي، الخدمات المالية الرقمية في الشرق الأوسط، الطبعة الثانية، بغداد، 2021.
14. محمد جاسم، الثقة في النظام المصرفي الرقمي في العراق، الطبعة الأولى، الموصل، 2020.
15. سعاد حسن، فرص وتحديات الشمول المالي في العراق، الطبعة الثالثة، البصرة، 2022.
16. علي حسين، الأمن السيبراني في القطاع المالي، الطبعة الرابعة، بغداد، 2023، ص. 12-18.
17. هبة الله السيد مصطفى، دور الادوات المالية الخضراء في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، مجلة البحوث البيئية والطاقة، جامعة المنوفية- قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة، المجلد 13، العدد 22، 2024.
18. Afi digital financial services basic terminology. Kuala Lumpur, Malaysia, 2016.
19. Nguyen, & Kim-Duc. Effect of digital banking-related customer experience on bank's financial performance during Covid-19. Journal of Asia Business Studie, 2021.
20. Ho, & Lee. Factors affecting the behavioral intention to adopt mobile banking. Technology in Society, 2020.
21. Daniela Gabor and Sally Brooks. The digital revolution in financial inclusion: international development in the fintech era. New Political Economy, 2016.
22. Arner, D. W., Barberis, J., & Buckley, R. P. (2016). The evolution of Fintech: A new post-crisis paradigm. Georgetown Journal of International Law, 47(4).
23. Mas, I. (2018). Using broadband to enhance financial inclusion. In D. L. K. Chuen & R. Deng (Eds.), Handbook of Blockchain, Digital Finance, and Inclusion, Volume 1 p 91.
24. Alliance for Financial Inclusion (AFI). (2019). The digital financial services ecosystem in Latin America and the Caribbean. Kuala Lumpur, Malaysia: Authors. <https://www.afi-global.org/publications/3061/TheDigital-Financial-Services-Ecosystem-in-Latin-America-and-the-Caribbean>
25. Clavijo, S., Vera, N., Beltran, D., & Londoño, J. D. (2019). Digital financial services (FINTECH) in Latin America. Available at SSRN: <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3334198>
26. Central Bank of the UAE, <https://2u.pw/JJkFro0r>.
27. Nabil Hasan and Sultan, Determinants of Cyberattack Prevention in UAE Financial Organizations: Assessing the Mediating Role of Cybersecurity Leadership, 2023.